كما في حشه وعن الضمان والاضمان ليس على نحو حامل حطب
انذر وا ما من اسند جرا بيان فتحه ربه فقيل يضمنها
لان الكيد والخطأ في اموال الناس سواء وقيل بشرط ان لا
يكون نشان البيات الفتح واما من احرق وثبة دار جاره بلا
تفريط فلا ضمان عليه وان كسر مصوغا فالارش وهو
قيمة الصنعة المباحة على المعتمد كما في حـ وما بقيت المغصوب
لغير الاسواق ومن تعدى على منفعة فتلفت الذات
فلا سبيل لم يضمنها وان اكل المغصوب ربه قبل قوانه
ضمن بقدر اكله ابن عبد السلام ان لم يلق به لم يضمن الا
بقدر ما يليق به شيخنا ان كان مكرها او غير عالم واما بعد
فوانه فقد تحتمت قيمة الغصب وان كان الاكل بغير اذن ض
القيمة يوم الاكل وقال المغصوب بقيل عيب كسر بعد
وان صبغ الثوب فلربه قيمته واخذه ورفع كلفة
الصبغ لوم الحكم ومن غصب منفعة ضمنها بقوانها
ولو لم يستعمل الا لبضع او حرز استيفائها ومن فعل
بحر ما يتعذر معه رجوعه تيقنا او غير عليه دية عمد
ورجوعها ان رجع واذ طلب خفه عند من يجوز عنف ما
عزمه الخصم ان امكن بغيره اى غير الحائر واما الكتابة
فد لالة ظالم سبق في الوديعة الضمان بها خلافا للاصل
فيمن دل سارقا وقد اقتصرت على اوسط الاقوال في الاصل
ومن غرم قيمة شيء كاد ما يتلفه فلربه اخذه متى ظهر فان
لم يكذب مالكه بل بحجر حكم الحاكم كما في بن بالقيمة تملكه
وتقدم اولاد البيوع شراء الغاصب والقول للغارم في
التلف والنفع فان ظهر خلافه غرم ما اغتنى والقول الجاني
بيمين ان ادعى تلفه بآفة سماوية فقولهم بيمين او تلف
شبههما في النفع والقدر فخلاف وخصص بالاول
وكذا القول للمشتري من الغاصب وغرم ان لم يعلم
بالغصب فان علمه فغاصب ثان يضمن بالاستيلاء لربه قيمته
في اخر وقته عندنا او وقت حنايته عمدا ويرجع بثمنه فان
ضمن ربه الغاصب مضى البيع الا ان يرضى المشتري بالمتلف غير عالم ومثل البيع غيره كالاجارة وكذا
مشتر وهو لم يعلم الا وارث بالغلة وغرمها الغاصب
على الثاني وهو الموهوب حيث رد في السلعة لانه لا يجمع
بين القيمة والغلة وان شهد انه باعه منك اي
بالغصب مثلا واخر بالاقرار به وتملكك كمع الاقرار
حتى يتبين الامر ولا تنتزع الملك الا بيمين الغصب
انها ملكك والغلة انها باقية فيه ويجوز جمعهما في عين
مع شاهد الملك وان ادعى استرقاقا للام بمجرد
دعواها وحدت للزنا ان رجع ولا ظهر حرا او تعلق
بالمدعى عليه والقذف الا على فاسق مجهول حاشية
الفضة المتعلقة وان لم تتعلق او تعلق غيرها
حلاف ومن نفذ على البعض ابن عرفة التعدي هو
التصرف في شيء بغير اذن ربه دون قصد تملكه كذا في بن
وتبعه الاجهوري اقرب اليه كما استظهره شيخنا الا القصب
لانهم لا يقصدون التملك المطلق ولكن ظاهر انه ليس من